القمة الخليجية والمواضيع غير الحاضرة

د. عبد الستار قاسم

11/شوال/1421

كمتابع لأعمال ونشاطات مجلس التعاون الخليجي سواء كان على مستوى القمة أو ما هو أدنى من ذلك أجد أن الهم الخاص بالدول المشاركة يطغي بينما تكاد تكون الهموم الأخرى خارج الحدود غائبة إلا من الذكر الخطابي. هناك معالجات جادة، بغض النظر عن مدى النجاح، لتلك الأمور الآنية والقريبة المدى التي تهم دول الخليج العربية، لكن الأمور الإستراتيجية والبعيدة المدى تكاد لا تكون حاضرة ولا تبدو أنها ذات إلحاح. حظيت أمور مثل العلاقات مع كل من إيران والعراق والمواقف من كل منهما بنقاش وافر، وكذلك قضية الدفاع وتنسيق الأعمال العسكرية بينما لا تحظى قضية التطور على الساحة الدولية أو الموقع العالمي باهتمام جدي. من بين القضايا هناك ثلاث رئيسة وجوهرية أبرزها في هذه المقال وهي الوحدة والتطوير السياسي واليمن التي هي جزء لا يتجزأ من أرض وشعب الجزيرة العربية.

الوحدة:

تتركز مداولات وقرارات مجلس التعاون على التعاون بين الدول الأعضاء والتضامن فيما بينها، وهذا أمر متوقع لأن المجلس بحسب أصول تشكيله يهدف إلى التعاون. لكنه كان من المتوقع أن ترتقي دول المجلس بطرحها تبعاً لتعقيد وتطورات الأمور على الساحة الدولية، وألا تبقى أسيرة قرارات أو تركيبات تم عملها تحت ظروف معينة. تتشابك المصالح العالمية الآن وتطغى قوى على قوى أخرى ويمتد نفوذ البعض ليشكل أخطبوطاً يهيمن على دول ومقدراتها ويحاول صياغة مستقبلها، ومن المتوقع أن يقود التفكير العلمي الدول بصورة عامة وليس دول الخليج فحسب إلى التفكير في كيفية البقاء ضمن هذه التطورات العالمية والتأثير فيها.

هذا هو المنطق السياسي العلمي الذي يحتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمواكبة التطورات أو مواجهة التحديات، فما هو مطلوب في ظروف معينة لا يتطابق مع المطلوب في ظروف مختلفة.

لم يدع التقدم العلمي وما يصاحبه من تطويرات تقنية مجالاً كبيراً للدول الصغيرة لكي تثبت ذاتها أو لأن يكون لها دور فاعل على الساحة العالمية سواء على المستوى السياسي أو الإقتصادي أو الثقافي أو الإجتماعي. الغزو الأممي المستند على العلم والتقنية يجتاح العالم ويأخذ من الفكر والثقافة الغربية البعدين الأرقى في التعامل الانساني ويحاول فرضهما. إنه يحقق نجاحات تدريجية لكنها واسعة، وهو يتغذى إلى حد كبير على الثقافات المحلية وسيادات الدول وأطرها الاقتصادية والاجتماعية. وهو تطور علمي يقفز عن حدود دولة القومية ويتعداها ليصبح أمميا في ثوب غربي.

فهل يمكن أن يكون التعاون كافيا من أجل أن يبقى الشعب العربي الخليجي صاحب كيان مميز ولا يعاني من الاغتراب الثقافي والتبعية السياسية. وجدت دول أوروبية عظمى أنها لا تستطيع أن تشق طريقها منفردة في هذا العالم الذي يشهد ثورات هائلة في مجالات مختلفة مثل الحواسيب والهندسة الوراثية، وأن لا مفر من التكتل من

أجل الصمود والبقاء والمساهمة. دول أوروبية ذات تاريخ عدائي عميق الجذور لم تجد أمامها سوى السير نحو الوحدة والاتحاد. وإذا كان لدولة كألمانيا أن تأخذ بحسبانها إمكانية الضياع أو التعثر، فألا يكون من المهم أن تتعلم الدولة العربية عموما ودول الخليج خاصة هذا الدرس؟

أخذت بعض دول العالم تتجاوز القومية والعرب لم يصلوا إلى دولة القومية بعد، ولا إلى حتى ثلث أو ربع دولة قومية. ينقسم الوطن العربي إلى دويلات وإقطاعيات لا تقوى على الدفاع عن نفسها ولا أن تصون سيادتها ولا حتى أن تأكل مما تزرع. علما أنه لا ينقص العرب فكر وحدوي ولا رواد وحدة أو دعاتها. فالشيخ زايد بن سلطان، على سبيل المثال، تحدث مرارا حول ضرورة تحقيق الوحدة العربية لأنها أرضية يقوى بها العرب. وإذا كان من الصعب تحقيق الوحدة الآن فمن الممكن تحقيقها جزئياً على مستوى شبه الجزيرة العربية أو على مستوى بلاد الشام أو وادي النيل أو المغرب العربي.

لقد استمعت عبر وسائل الإعلام لقادة دول الخليج حول قضايا الأمة وأكدوا باستمرار هويتهم العربية وانتماءهم العربي وعبروا عن حرصهم على الأمة وكيانها وعن تطلعاتهم نحو مستقبل أفضل. إذا كان الأمر كذلك فما الذي يمنعهم من التدرج نحو الوحدة؟ لماذا لا يبادر هؤلاء القادة الى توحيد جزيرة العرب؟ خاصة أن العقبات المنطقية والعلمية والعملية غير موجودة؟ ربما تكون هناك أبعاد شخصية أو قبلية تحول دون الإقبال نحو الوحدة، لكن هذه الأبعاد يمكن وضعها بعين الإعتبار على الطريقة الإماراتية. الإمارات العربية أقوى وأكثر قدرة من كل إمارة على حدة، ولاشك أن الجزيرة العربية الموحدة ستكون أفضل مما هي عليه الدول القائمة حالياً. أي بالإمكان التخفيف من"الأضرار" التي يمكن أن تلحق بأفراد أو عائلات أو قبائل باتباع النمط الوحدوي الإماراتي. وإذا كان السياسيون غير قادرين على البحث في هذه الأمور فبالإمكان الاعتماد على طاقم خبراء في مختلف المجالات ليخطط ويتدبر وينفذ بموافقة كل الإرادات السياسية.

الملفت للنظر أن بعض دول الخليج تختلف فيما بينها حول الحدود التي صاغها لها الاستعمار والذي لم يأخذ باعتباره مصالح الشعب العربي في الخليج وإنما سياسة فرق تسد التي تبقي عليه مهيمناً ومسيطراً.

إنه ليس من المشرف أن يعجز العرب عن الوحدة ، وإنه في دنو أكبر أن يختصم العرب على حدود كان من المفروض ألا تكون موجودة أصلاً. وإذا كان التركيز على مصلحة الشعب فإن مصلحته تتحقق عندما تزول الحدود، وضعفه وعجزه باقيان ما بقيت. ولا يخفى على أحد أن ضعف أي شعب عربي هو ضعف للعرب وقوته قوة للأمة.

التطوير السياسي:

المشاركة السياسية ليست مجرد رفاهية، بل هي ركن أساسي في تنمية شخصية الفرد وترسيخ قيم العمل الجماعي والتعاون المتبادل. ومن الملاحظ أن الدول التي فتحت أبوابها أمام المشاركة واعترفت بحريات الفرد والجماعات حققت تقدماً على مختلف صعد الحياة اكثر بكثير من تلك التي بقيت ضمن قوالب تقليدية وافترضت عجز الفرد والجماعات وعدم قدرتهم على التفكير السوي. باب المشاركة حيوي من أجل الإبداع لأنه يتيح للفرد الفرصة ليتعرف على قواه وقدراته وليفكر في الطريقة المثلى في استغلالها وتنميتها ،بينما يبقي الباب المغلق على الفرد حبيس عادات وتقاليد متوارثة ومقيد ضمن سلوك متوقع وغير إبداعي. وهذا ما يميز بين الفرد الذي يعاني من الإغتراب وذاك الذي يتمتع بأجواء من الحرية والإنطلاق.

الإنسان الذي يعاني من الاغتراب ليس حراً ولا يقوى على ممارسة الحرية، وهو أداة بيد الآخرين ومطية لهم. إنه إنسان مستهلك ويفعل ما يؤمر دون أن تكون له تطلعات إنسانية نحو الإكتشاف والاختراع والتغيير والتطوير. أما الإنسان الذي يعيش أجواء التفكير الحر فيملك نفسه ويعي ذاته ويتسلح بتطلعات وإرادة تهدف إلى تحقيقها، وهو الأقدر من غيره على بناء نفسه وبناء أمته وصونها والسير بها نحو الإنتاج والمنعة والاطمئنان.

صحيح أن التغيير المفاجئ قد يلحق أضراراً اجتماعية عامة، والأفضل أن يبقى تدريجيا ضمن وتيرة تمكن المجتمع من استيعابها دون إحساس موجع بالهوة بين القديم والجديد. لكن الركود والجمود أخطر بكثير من التغيير لأنهما يبقيان الفرد والأمة خلف الأمم وبمسافة كبيرة يصعب حسرها. الدول العربية عموماً ودول الخليج خاصة ما زالت خلف الأمم في إحداث التغييرات المتناسبة مع الرغبة في اللحاق في الركب الحضاري العالمي. يعاني العرب من ضعف المؤسسة السياسية وغياب الصيغ الحديثة عنها وتجذر الأنماط التقليدية فيها.

يخطو العالم خطوات واسعة الى الأمام، وإذا أراد العرب اللحاق بهم فعليهم التركيز على التطوير العلمي والتقني وإعطاء الأولوية للإنتاج. لكن هذا لن يتأتى بدون تحديث سياسي يتناسب مع متطلبات البحث العلمي، ويتطلب تحديثاً اجتماعياً وثقافياً يتناسب مع الرقي التقني ودوران عجلات الإنتاج. وإذا لم يتم ذلك فإن العربي يبقى منفصماً متمزقا ما بين الأطر الاجتماعية والسياسية التقليدية وبين الأطر الاستهلاكية التي توفرها الحضارة الغربية وتجعلها الأموال التي تبين يديه ضمن طاقته في الحصول عليها.

السلوك الاستهلاكي غير القائم على إنتاج ذاتي عبارة عن طفيلية حتى لو دفع المرء المستحقات المالية التي يستلزمها الاستهلاك. يقوم هذا السلوك على إبداع الغير وقدراتهم، وبإمكان الغير أن يوقف حنفية التزويد إذا شاء مما يوقع المستهلك في ارتباك لا يتمكن معه من العودة إلى الحياة البدائية ولا يقوى على الإستمرار في الوضع الذي اعتاد عليه.

فمن أجل العرب، ومن أجل الدول الخليجية منفردة ومجتمعة، ومن أجل الأفراد والجماعات لا مفر من إحداث تغيير سياسي واجتماعي من خلال مؤسسات تمثيلية حديثة تقوم على الكفاءة وتحارب العشائرية والقبلية. قد لا يبدو أن هناك ضرورة ملّحة الآن للسعي نحو هذا التحديث، لكن التجربة التاريخية تعلمنا جميعاً أنه لا يجوز الانتظار حتى تتطور عوامل تضغط ببطء وهدوء في حالة الاستقرار فيوفر الجهود والوقت وربما التضحيات والمعاناة. ولا أظن أن هذه المعاملات السياسية البسيطة غائبة عن تفكير قادة دول الخليج.

لم تعد الحريات الإنسانية رفاهية أو دربا من دروب التمرد. لقد خبرت أمم كثيرة القمع وتهميش الفرد والجماعات لكنها اكتشفت في النهاية أن الإبداع مرتبط بالحرية وأن التبعية والهزيمة والتخلف مرتبطة بالعبودية والاستكانة. وهذه هي تجربتنا العربية التي ما زالت قائمة حتى الآن وتكلفنا جميعا في مختلف مناطق الوطن العربي ثمنا باهظا أمام الطامعين بأرضنا وثرواتنا.

اليمن

من غير السليم أن يكون هناك مجلس تعاون خليجي بينما الجزيرة العربية هي الحضن الأوسع من الخليج. صحيح أن اليمن كانت عضوا في تجمع عربي آخر ضم مصر والعراق والأردن ، لكنه ما كان يمكن أن يسافر هذه المسافة الطويلة لو أن الجيران قربوه .

هل الفكرة هي تجمع خاص للأغنياء وتجمع آخر للفقراء؟ أم أن الأخوة هي منطلق التجمعات؟ إذا كانت الفكرة متعلقة بالغنى والفقر والرفاء المادي فإنه من مصلحة دول مجلس التعاون أن تتحول إلى مجلس الجزيرة العربية لما تملكه اليمن من قوة إنتاجية كبيرة مقارنة بأغلب دول الجزيرة. تملك اليمن قوة بشرية كبيرة، لكنها تفتقر إلى الموارد اللازمة لتوظيف القوى العاملة، وفي ذلك ما يكمّل القوة المالية التي تملكها الدول الأخرى مما يوفر الأمن والاستقرار والتقدم والاعتماد على الذات.

لا خوف من أن يقتسم أهل اليمن الثروة مع باقي الدول على الرغم من أن دخولهم المادية ستتحسن وتكبر ذلك لأن إنتاج كل الدول العربية في المنطقة سيتحسن ومدخولاتها المالية سترتفع بالتأكيد. مع الإنتاج، يتطور مستوى التصدير ويقل الاستيراد، وتبقى الأموال داخل القطر أو المجموعة العربية ليعاد استثمارها من جديد مما ينشط الدورة الاقتصادية. وإذا كان هناك اتفاق اقتصادي متين بين دول الجزيرة فإن الأموال المدفوعة على صورة أجور ستبقى داخل البلد ولن يتم تحويلها الى الخارج. ودول إنتاج النفط تعي تماماً حجم الأموال التي يتم تحويلها خارج البلاد سنوياً.

الرفاء الاقتصادي لا يكمن في توفر الأموال من أجل الاستهلاك، وإنما في توظيف الأموال نحو الإنتاج مما يبشر بتزايد النشاط الاقتصادي وتزايد كميات الأموال المتاحة. فالأموال وحدها قد تنفذ، أما الإنتاج فعبارة عن ضمانة لاستمرار الدخل. ولهذا لا خوف على دولة كبيرة الحجم تدّخر المال من أجل الاستثمار وخلق فرص عمل، بينما هناك كل خوف على دول لا تدّخر المال ولا تستثمره وتعتمد فقط على تصدير ثرواتها الطبيعية. ومن المفروض من ناحية العلم الاقتصادي، ألا نكون فرحين بكثرة المال وقلة عدد السكان لما في ذلك من توجه نحو التكاسل وتطور السلوك الاستهلاكي بصورة تخرج عن المنطق الإنساني.

وأخيراً أنوه إلى أن هذا المقال لا ينطلق من رغبة في المس بأحد أو هجوم على أحد وإنما من منطق علمي مدعوم بأمل في تطور وحدة عربية ولو ضمن إطار جزئي، وأمل في تحديث الدولة والمؤسسات العربية ضمن أبعاد أخوية بعيدة تهدف إلى المشاركة في السراء وفي الضراء. إنه مقال لا يرى في التعاون بديلاً عن الوحدة، ولا في الاستقرار مبررا لعدم السير في التحديث، ولا في الفقر سبباً لاستبعاد الأخوة. إنه من غير المريح أن تنطلق قرارات مجلس التعاون الخليجي أو جزء منها من منطق عدم الاطمئنان أو التخوف من الآخرين، بينما هناك كل سبب للبحث عن أسباب الازدهار من منطلق وحدة الأمة وتحديث تطلعاتها وتصليب إرادتها.